بعد ذلك ما قدمناه من اختلاف الألفين في سالم وقادم لاختلاف الحركتين قبلهما الناشئة هما عنهما و (ليست) الياء في (قيل) كذلك بل هي ياء مخلَصة وإن كانت الحركة قبلها مشوبة غير مخلصة . وسبب ذلك أن الياء الساكنة سائغ غير مستحيل فيها أن تصح بعد الضمة المخلصة فضلا عن الكسرة المشوبة بالضم ألا تراك لا يتعذر عليك صحة الياء وإن خلصت قبلها الضمة في نحو ميسر في اسم الفاعل من أيسر لو تجشمت إخراجه على الصحة وكذلك لو تجشمت تصحيح واو موزان قبل القلب وإنما ذلك تجشم الكلُفة لإخراج الحرفين مصححين غير معلين . فأما الألف فحديث غير هذا ألا ترى أنه ليس في الطوق ولا من تحت القدرة صحة الألف بعد الضمة ولا الكسرة بل إنما هي تابعة للفتحة قبلها فإن صحت الفتحة قبلها صحت بعدها وإن شيبت الفتحة بالكسرة نُحى بالألف نحو الياء نحو سالم وعالم وإن شيبت بالضمة نحى بالألف نحو الواو في الصلاة والزكاة وهي ألف التفخيم . فقد بأن لك بذلك فرق ما بين الألف وبين الياء والواو .

فهذا طرف من القول على ما يراجع من الأصول للضرورة مما يرفض فلا يراجع . فاعرفه وتنبه على أمثاله فإنها كثيرة باب في مراعاتهم الأصول تارة وإهمالهم إياها أخرى .

فمن الأول قولهم : صُغت الخاتم وحُكت الثوب ونحو ذلك . وذلك أن فعلت هنا عديت فلولا أن أصل هذا فعلت - بفتح العين - لما جاز أن تعمل فُعلت . ومن ذلك بيت الكتاب :